



إلى السيد وزير العدل
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: تعثر تنفيذ حكم قضائي نهائي لفائدة أجراء فندق موكا دور بأكادير.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم؛

لا يزال تنفيذ الحكم النهائي الصادر عن محكمة النقض لفائدة 93 عاملاً من أجراء فنادق موكا دور بأكادير، المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يطرح إشكالات جدية، رغم حيازته لقوة الشيء المقضي به بعد استنفاد جميع درجات التقاضي، وقضائه بتعويضهم عن الطرد التعسفي. ورغم وضوح الحكم ونهائيته، فإن الأجراء المعنيين لا يزالون محرومين من حقوقهم المشروعة، نتيجة امتناع المشغلة عن التنفيذ، ولجوءها إلى ممارسات تروم الالتفاف على مسطرة الحجز القضائي، من خلال تفريغ الأصل التجاري من مكوناته، بما يعرقل تنفيذ الأحكام القضائية ويمس بمبدأ دولة الحق والقانون.

كما أن هذه الوضعية خلفت آثاراً اجتماعية وإنسانية خطيرة، بالنظر إلى المعاناة القاسية التي تكبدها الأجراء منذ اعتصام يوليوز 2022 الذي دام ستة أشهر، في ظل انقطاع الأجور وغياب أي مورد للعيش، وما ترتب عن ذلك من أعباء مالية وصحية جسيمة، بلغت حد تسجيل حالات وفاة في صفوفهم.

وعليه، نسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي الإجراءات التي تعتزم وزارتك اتخاذها لضمان التنفيذ الفعلي لهذا الحكم القضائي النهائي؟
- وكيف ستتصدى مصالحكم لحالات التحايل على مساطر التنفيذ، خاصة عبر تفريغ الأصول التجارية؟
- وما هي التدابير الكفيلة بحماية حقوق الأجراء وصيانة حجية الأحكام القضائية؟

وتفضلوا السيد الوزير بقول فائق التقدير والاحترام

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

الكرش خليهن

